AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

المجمع المصري للثقافة العلمية

المشمول بالرعاية الملكية السامية

الدورة الثانية والعشرون

338.2728
S241zA
c.1

مؤتمر

« البترول »

٢٦ أبريل — أول مايو سنة ١٩٥٢

زيت الشرق الأوسط

مقامه العالمى وأثره الاقتصادى

للأستاذ فؤاد صروف

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م

تمثيل العلاقة لقتلى الحصل الموجود

قتلى الحصل قتلى الحصل

في شمال قبائل الثالثة وعشرين

مقدمة

دراسة تحليلية

٢٥٢١ قتيل وجرحى — يناير ٢٦

الحصل ١٧ في شمال تيرن

دراسة ١٧ من أصل ٢٤ حالة موثقة

في عهد الإقليم الشمالي

نشر

مكتبة الأبحاث الميدانية

١٧٧١٩ — ٢٥٢١

زيت الشرق الأوسط

مقامه العالمى وأثره الاقتصادى

للأستاذ فؤاد صروف

---

١ — وثبة تاريخية

آثار الزيت[1] فى الشرق الأوسط قديمة قدم التاريخ ، أو هى أقدم من التاريخ ، ويقول الجولوجى العلامة « ليز » : إنها أقدم من سفر التكوين ، وأن « نوحا » عليه السلام استعمله فى طلاء فلكه حتى لا ينفذ إليه الماء ، فدهنه بالزيت من الداخل والخارج ، وكذلك طلى القارب الذى وضع فيه الطفل موسى بالقار ، ثم وضع فى النيل حتى وجدته ابنة فرعون . وقد اتخذ بعض الأقوام فى الشرق الأوسط لهب الزيت المتسرّب إلى سطح الأرض ، رمزاً لقوة علوية وأقاموا له شعائر العبادة ، وجمعه آخرون ووضعوه فى مصابيح واستضاءوا بها ، واعتمد عليه غيرهم فى حيل الحروب ، فاستعمله قدماء الفرس فى إرسال سهام ملتهبة على رؤوس أعدائهم . وذكر الفردوسى فى الشاهنامه أن الإسكندر ذا القرنين أفزع به فيلة المحاربين الهنود ، بإطلاق فرسانه وكلٌّ منهم يحمل بيده وعاء فيه زيت ملتهب ، وكلاهما — أى السهام الملتهبة والوعاء الذى يحوى زيتاً ملتهبا — أقدم أصل معروف للسلاح الحديث الذى اشتهر فى الحرب العالمية الثانية وبعدها باسم « قاذفات اللهب » .

وتدل الآثار القديمة فى شوش بإيران ، على أن السمريين استعملوا القار منذ خمسة آلاف سنة أو ستة آلاف ، ملاطا فى البناء ، وضرباً من غراء لتثبيت النصال فى مقابضها ، أو لتثبيت الجواهر فى الخواتم والأقراط ، أو لطلاء الخزف والقوارب .

---

(١) إن كلمة « بترول » أو « بتروليوم » مركبة من لفظين أعجميين أحدهما « أوليوم » ومعناه زيت والآخر « بترو » ومعناه « صخر » ، ومعناهما معا « زيت الصخر » . وقد شاع استعمال لفظ « أويل » لتأدية معنى « بتروليوم » ونحن نؤثر استعمال زيت على استعمال بترول ونفضل لسهولته . فإذا أريد الزيت المعصور من نبات أو حيوان نسب إلى المادة التى عصر منها فنقول « زيت السمك » و « زيت الزيتون » فيمتنع اللبس .

فقدم الانتفاع بالزيت ، فى بقعة كانت مهداً لطائفة من أقدم الحضارات ، يجعل التقدم السريع فى صناعته الحديثة قصة من أروع القصص . فمنذ عصور متغلغلة فى القدم كانت هذه المادة العجيبة ، كالكنز المدفون فى الثرى ، تنتظر يومها الموعود . وكان قليل منها يتحلّب إلى السطح حيناً بعد حين ، أو هنا وهناك ، فإذا شعلة تلتهب ، أو إذا انفجار يجعل البركة التى يتجمع فيها الزيت ، كأنها أتون أو جحيم . وقد ظلت الحال على هذا المنوال ، يروى الرحالون عنها الروايات العجيبة ، من قديم الزمن إلى متأخره ، حتى كانت أوائل القرن العشرين ، وإذا الفصل الأول من هذه القصة الرائعة ، يخطّ على صفحة التاريخ الحديث .

وعلى الرغم من جميع الدلائل التى تدلّ على وجود مقادير كبيرة من الزيت ، فى ثرى الشرق الأوسط ، فقد ظل الكشف عنها ، والتوسع فى إنتاجها متخلفاً حتى الربع الثانى من هذا القرن ، أو حتى السنوات العشر الأخيرة ، فحتى سنة ١٩٤٨ كان مقدار الزيت الذى استنبط من منابع الشرق الأوسط ، يقلّ قليلاً عن ٥ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى إلى ذلك الحين ، وفى سنة ١٩٤٨ بالذات كان إنتاج الشرق الأوسط ١٢ ٪ من الإنتاج العالمى ، وقد بلغ فى السنة الماضية (١٩٥١) ٩٧ مليون طن مترى أو أكثر قليلا وهو يعدل ١٦٫٤ ٪ من إنتاج عالمى أو فى على ٦٠٠ مليون طن مترى .

أما أسباب هذا التخلّف فمتعددة ، وفى طليعتها أن الإقبال على استهلاك الزيت ومشتقاته ، لم يزد زيادة كبيرة إلا بعد أن كثر عدد السيارات والطائرات والسفن التى تتحرك به ، وإلا بعد أن اتسع نطاق الانتفاع به فى الصناعة والزراعة والحرب ، وقد كانت منابع الزيت ، فى النصف الغربىّ من كرة الأرض ، وهى منابع زاخرة ، كفيلة بإكفاء الطلب المحدود فى ذلك العهد . فلم يكن ثمة حاجة ملحة إلى استكشاف مواد أخرى وتنمية إنتاجها . وأما السبب الثانى فهو موقع منابع الزيت فى الشرق الأوسط ، بالنسبة إلى أكبر أسواقه ، وهى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، فالشقة بعيدة بالبحر ، من الخليج الفارسى فالبحر الأحمر فقناة السويس فالبحر المتوسط ، إلى أوربا الغربية وأمريكا . وأما الثالث فطبيعة الزيت الخام فى منطقة الشرق الأوسط ، إذ يكثر فى معظمه الكبريت نسبيا وبوجه عام .

وهذا يقضى إنشاء مصانع خاصة لإزالة شوائبه حتى يغدو صالحا للنقل .

ولكن ازدياد الطلب على الزيت ومشتقاته ، وضخامة ما استهلك منه فى العشرين السنة الأخيرة ، وبخاصة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، جعلا البحث عن موارد الزيت أين وجدت ، شيئاً تقتضيه مصلحة الاقتصاد العالمى ، فدأب المستكشفون على الاستكشاف وفى سنة ١٩٤٤ جاءت بعثة جولوجية إلى الشرق الأوسط ، وكان رئيسها رجلا يدعى ده جولير ، وهو أكبر العلماء الأحياء المشتغلين بجولوجيا الزيت ، فتبينت أن المدخر من الزيت ، فى جوف الأرض فى الشرق ، يبلغ مبلغا لم يخطر لأحد ببال ، وقد تدرج رجال الاختصاص فى تقديره ، فبعد أن كان يقدر بنحو ١٨ ألف مليون طن ، فى سنة ١٩٤٤ ، زاد المقدر إلى ٣٢ ألف مليون برميل فى سنة ١٩٤٨ ، ولم يقل فى تقديرهم فى أوائل سنة ١٩٥١ عن ٤٨ ألف أو ٥٠ ألف مليون برميل ، أو نحو خمسين فى ٪ من رصيد الزيت الثابت عند أهل الصناعة فى العالم كله . وكذلك قال ده جولير ، على أثر عودته ، وقبل أن يرتفع التقدير تباعاً كما تقدم ، « إن مركز النقل فى صناعة الزيت ، سوف ينتقل رويداً رويداً من منطقة بحر كريب إلى منطقة الخليج الفارسى ، حتى يستقر فيها » .

فالمنزلة التى يستمتع بها زيت الشرق الأوسط اليوم ، تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية ؛ أولها عظم الرصيد من الزيت المختزن تحت سطح الأرض ، وربما أيضاً تحت مياه الخليج الفارسى وقد وجد حقل واحد فى أراضى الخليج المغمورة تجاه الساحل العربى السعودى . وثانيها معدل الإنتاج الكبير فى الحقول والآبار التى كشفت حتى الآن . وثالثها تقصير طريق النقل البحرى وخفض كلفة النقل بما مد من أنابيب الزيت كأنبوب كيركوك طرابلس المزدوج ، وأنبوب تابلاين ، وأنبوب كيركوك بانياس ، وما ينتظر أن يمد فى المستقبل .

ويقابل العوامل الرئيسية الثلاثة التى حالت دون المبادرة إلى استكشاف موارد الزيت فى الشرق الأوسط ، وتنميتها ، عوامل ثلاثة طرأت على الاقتصاد العالمى فوجهت الأنظار إلى الزيت فى هذه الرقعة العريقة فى التاريخ . وأول هذه العوامل هو الإدراك الجديد الذى أشرق على علماء الزيت ، بعد زيارة بعثة جولير ، بأن موارد الزيت المدخرة فى ثرى الشرق الأوسط ، تبلغ مبلغاً عظيما . والعامل الثانى أن حقول الولايات المتحدة على كثرتها

وزاخر إنتاجها غير خليقة أن تبقى إلى ماشاء الله قادرة على كفاية الاستهلاك الداخلى الذى يزداد ازدياداً مطرداً سريعاً . وأما العامل الثالث فهو تحول طرأ على الشروط الاقتصادية التى لا غنى عنها لإنتاج الزيت إنتاجاً اقتصاديا مجديا . فمثلا يكلف البحث عن الزيت فى الشرق الأوسط وإنشاء وسائله المتعددة المعقدة — إنْ وُجِد — مبالغ ضخمة من المال ، لبعد أرضه عن مواقع الصناعة الغربية حيث تصنع المعدات اللازمة لهذه الصناعة ، وطبيعة الإقليم التى تجمع بين الحرارة العالية والرطوبة العالية ، ولطول شقة النقل بين منابعه وأسواقه وارتفاع كلفته . ولكن التجربة دلت على أن النفقات الضخمة الأولى لا تلبث أن تتوزّع وتستهلك خلال سنين فيقلّ معدّل النفقة بازدياد الإنتاج الكبير الذى يؤخذ من حقول هذه المنطقة ويصبح جنى المال والجهد المثمرين شيئاً مضموناً إذا ساد السلام ، وكانت أحوال الاقتصاد العالمى أحوالا سوية . وأما طبيعة الإقليم فقد غلبها توفير وسائل المعيشة الحديثة وإن عظمت نفقتها ، وأخلاق الإقدام والنضال المتأصلة فى رجال ونساء يقبلون على مثل هذا العمل . وأما طول شقة النقل وارتفاع كلفته ، فقد ذلّل بعضُ شكلتها بمد الأنابيب ، فتفادى مدها نفقة السفر البحرى الطويل ورسوم المرور فى قناة السويس .

فلما اتضحت الحاجة العالمية إلى زيت الشرق الأوسط ، وثبتت غزارة منابعه لأهل الصناعة ، وذللت عقد النقل وحسنت أسباب الحياة فى الجو المرهق ، خطت صناعة الزيت فى هذه الرقعة خطوة هى أشبه بوثبة لا يكاد يوجد لها مثيل فى تاريخ صناعة الزيت العالمية منذ تسعين سنة إلى يومنا هذا .

٢ — توزيعه الجغرافى حول الخليج الفارسى

فى البلاد التى تحف بالخليج الفارسى ، بين خطى العرض ٣٧ و ٢٠ وخطى الطول الشرقى ٦٠ و ٤٦ تقع رقعة من الأرض ، سارت بذكرها الركبان فى هذه الآونة ، لما كشفه البحث من زيت كثير فى جوفها .

ولو كان فى وسع المرء أن يشيد برجاً شاهقاً فى الموصل فى شمال العراق ، وأن يرتقى قمته ، وأن يستعين بمنظار ضخم يزيد قدرة العين البشرية أضعافا مضاعفة ، لاستطاع

صاحبنا أن يرمى بصره من قمة البرج ، إلى اليسار فى خطّ يمتد جنوباً فى شرق ، فيقع على قطعة من أرض إيران ، فى جنوبها الغربى ، فيشاهد المواطن الأولى لإنتاج الزيت فى الشرق الأوسط فى العصر الحديث . فإذا ألقى ببصره إلى تحت قدميه عند قاعدة البرج ، ورماه فى خط مستقيم أمامه إلى رأس الخليج ، ألفى العراق منبسطة أمامه ، بحقولها من الموصل إلى البصرة . فإذا التفت إلى اليمين ، تبين إلى الغرب من الخليج ، إمارة الكويت عند رأسه ، ويليها الجزء الشرقى من المملكة العربية السعودية . ولعله يتبين أيضاً البحرين الصغيرة فى مياه الخليج ، وبعدها شبه جزيرة قطر ، وهى كاللوزة الناتئة إلى الشمال فى وسطه .

فى هذه البلاد الستة ، بلغ إنتاج الزيت فى سنة ١٩٥١ أكثر قليلا من ٩٧ مليون طن ، أو نحو ١٦٫٤ ٪ من الإنتاج العالمى .

أما إيران فقد منح امتياز الزيت فيها ، لرجل بريطانىّ يدعى دارسى فى سنة ١٩٠١ وكان الامتياز يشمل إيران كلّها ، ما عدا ولاياتها الخمس الشمالية ، ولم يكشف فيها الزيت فى مقادير اقتصادية مجدية ، حتى أواخر شهر مايو ١٩٠٨ ، وبعد ذلك عجز مال دارسى وحده عن الكفاية ، فأنشئت شركة الزيت الإنجليزية الفارسية أو الإيرانية ، كما صارت فيما بعد . وفى شهر مايو من سنة ١٩١٤ اشترت الحكومة البريطانية حصة كبيرة فيها تزيد كثيراً عن خمسين فى المئة ، لتضمن تموين الأسطول بزيت الوقود . وقد اطرد البحث والكشف والإنتاج حتى بلغ إنتاج إيران فى سنة ١٩٥٠ نحو ٣٢ مليون طن . وفى خلال ذلك تمّ إنشاء معمل التكرير فى عبادان ، والتوسع فيه ، وإضافة جميع الوسائل المبتكرة اللازمة لتقطير الزيت وتكسيره وصنع مشتقاته ، فصار أضخم معمل من نوعه فى العالم كله . وقد بلغ إنتاجه من المشتقّات فى سنة ١٩٥٠ أكثر قليلا من ٢٤ مليون طن . ويقدّر المخزون من الزيت الذى ثبت وجوده فى أرض إيران بثلاثة عشر ألف مليون برميل .

أما العراق فتلى إيران فى تاريخ الكشف عن الزيت فى أرضها ، ذلك بأن كشف الزيت فى إيران ، سنة ١٩٠٨ وجّه الأنظار إلى احتمال وجوده فى العراق . وفى سنة ١٩١٤ منحت الحكومة العثمانية امتيازاً لجماعتين إحداهما إنجليزية والثانية ألمانية ، فأنشأتا شركة الزيت التركية ، فلما ورثت دولة العراق الجديدة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، حقوق الدولة العثمانية ،

عقد عقد امتياز جديد ، مع شركة الزيت التركية ، على أساس تكوينها تكويناً جديداً . وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم « شركة نفط العراق » ، وهى مؤلفة اليوم من أنصبة متساوية لأربع جماعات من الشركات — الأولى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ، والثانية جماعة دتش شل ، والثالثة جماعة أمريكية مؤلفة من شركتى سوكونى ونيوجرسى ، والرابعة شركة الزيت الفرنسية ، ويضاف إليها رجل فرد يدعى جولبنكيان ، له خمسة فى المئة . وفى العراق شركتان أخريان أحداهما شركة نفط الموصل ، والثانية شركة نفط البصرة ، وكلتاهما مؤلفة تماما كمثل تأليف شركة نفط العراق ، والشركات الثلاث تشمل العراق كلّها ما عدا منطقة صغيرة قرب خانقين إلى الشمال الشرقى من بغداد وقرب حدود إيران ، ففيها شركة تابعة لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ، وقد كانت هذه المنطقة داخل حدود إيران ، ثم عدّلت الحدود فصارت داخل حدود العراق .

وقد كشف حقل كيركوك فى سنة ١٩٢٧ ، وهو ضخم غزير الإنتاج ، ولكن نقل زيته كان أمراً عسيراً حتى تمّ مدّ الأنبوبين إلى طرابلس وحيفا فى سنة ١٩٣٤ . ثم كشفت حقول أخرى ، أحدها شمال الموصل ، ولكن أهمها حقلان قرب البصرة وزيتهما أجود زيت كشف فى الشرق الأوسط . وأحد هذين الحقلين يدعى حقل الزبير وزيته « حلو » ويستخرج من أعماق تزيد قليلا على ١٠ آلاف قدم . ويقدّر المخزون من الزيت الذى ثبت وجوده فى أرض العراق بنحو تسعة آلاف مليون برميل .

وبعد العراق كشف الزيت فى البحرين وبدأ إنتاجه فيها على نطاق تجارى فى سنة ١٩٣٤ وشركة نفط البحرين ، مؤلفة من حصتين متساويتين لشركتين أمريكيتين هما ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس ، وقد أقامت الشركة مصنعا غير صغير للتكرير قدرته ١٥٥ ألف برميل فى اليوم ، منها ٣٠ ألف برميل تنتجها آبار البحرين كلّ يوم ، والبقية تأتيها فى أنابيب تحت الماء من المملكة العربية السعودية . ويقدّر المخزون الثابت من الزيت فى أرض البحرين بنحو ٣٠٠ مليون برميل .

لم يكد يكشف الزيت فى البحرين حتى اتجهت الأنظار إلى برّ المملكة العربية ، الذى لا يبعد عنها أكثر من ٣٠ ميلا . وقد منح الملك عبد العزيز عقد الامتياز فى سنة ١٩٣٣

لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، فلم تجد الزيت فى مقادير اقتصادية سوى فى سنة ١٩٣٨ ، ومن يومها اطردّ الكشف حتى صارت تعد تلك المنطقة فى الطليعة ، ويقدّر المخزون الثابت للزيت فى أرضها الآن بنحو عشرة آلاف مليون برميل ، ويرجّح أن يزداد نتيجة لعمل الاستكشاف الذى لا يفتر على البرّ وفى الأراضى المغمورة . وشركة الزيت العربية الأمريكية « أرامكو » مؤلفة من حصص لأربع شركات أمريكية . وقد اطرد الازدياد فى إنتاج الزيت العربىّ السعودى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى بلغ إنتاجها فى سنة ١٩٥١ نحو ٣٨ مليون طن مترى ، فصارت « أرامكو » كشركة منتجة ، أكبر شركة منتجة فى العالم ، وصارت المملكة العربية السعودية ، كدولة ، ثالثة دولة منتجة فى العالم ، لا يفوقها سوى الولايات المتحدة وفنزويلا وقد يفوقها الاتحاد السوفيتى . وأنشأت أرامكو فى رأس تنورة معملا للتكرير قدرته الآن ١٦٠ ألف برميل فى اليوم أو أكثر قليلا . وعلاوة على الأنابيب الكثيرة التى تنقل الزيت من منابعها إلى حيث تجمع للتكرير أو الشحن ، تملك شركة ثانية مؤلفة كمثل تأليف أرامكو ، الأنبوب الضخم (تابلاين) الذى يمتدّ إلى ساحل لبنان عند ثغر صيدا العريق فى التاريخ .

ولعلّ إمارة الكويت ، هى أعجب بلد ينتج الزيت ، ليس فى الشرق الأوسط وحسب بل فى العالم كلّه . وقد منح شيخها عقد الامتياز فى سنة ١٩٣٤ لشركة زيت الكويت المؤلفة من نصيبين متعادلين لشركة إنجليزية ، هى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ، وشركة أمريكية ، هى شركة جلف اكسبلوريشن . وفى سنة ١٩٣٧ حفرت البئر الأولى المنتجة فى حقل البركان ، الذى يعدّ أغنى حقل للزيت فى العالم كلّه ، أما الإنتاج فلم يبدأ على نطاق تجارى سوى فى سنة ١٩٤٦ ثم ارتقى ارتقاء سريعا ، حتى صار فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ فى حدود ٦٥٠ ألف برميل فى اليوم على المعدّل وبلغ إنتاجها فى سنة ١٩٥١ كلّها أكثر قليلا من ٢٧ مليون طن ، وصارت الكويت ، الإمارة الصغيرة ، على الخليج ، خامسة دولة منتجة للزيت فى العالم ، ويقدّر المخزون الثابت للزيت فى أرضها ، بنحو ١٥ ألف مليون برميل . وقد بنت شركة زيت الكويت ، أعظم رصيف لشحن الزيت فى العالم ، عند ميناء الأحمدى .

أما إنتاج الزيت فى قطر فحديث العهد ، وإن كان عقد الامتياز قد منح فى سنة ١٩٣٥

لشركة مؤلفة تماما كشركات نفط العراق والموصل والبصرة . ويقدّر المدّخر فى أرضها بنحو ألف مليون برميل ، وقد بلغ إنتاجها فى سنة ١٩٥١ مليونى برميل ومائتى ألف برميل وهو على ازدياد .

٣ — منزلته العالمية

جاء فى تقرير ألحق بالتقرير الاقتصادى العالمىّ الذى وضعته الأمم المتحدة ونشرته فى شهر مارس من هذه السنة (١٩٥١) أن أرض الشرق الأوسط تحتوى فى أغلب الرأى على أعظم مقدار من الزيت فى العالم . وورد فى كتاب « سجل الزيت » الصادر فى أواخر سنة ١٩٥١ أن هذا المقدار كان فى أول سنة ١٩٥١ يعدّ فى حدود ٤٨ ألف مليون برميل أو أكثر قليلا ، وهو يعدل نصف المخزون فى العالم كله أو نحو ذلك . ويقابل هذا ٢٦ ألف مليون برميل للولايات المتحدة ، ونحو عشرة آلاف مليون برميل لفنزويلا . ومعظم ما يتبقّى موزع بين الاتحاد السوفيتى وكندا ورومانيا وأندونيسيا على الأكثر ، ونجم كندا آخذ فى الصعود .

فالشرق الأوسط ينزل فى المنزلة الأولى بين المناطق الغنية بالزيت فى العالم كله .

أما من حيث الإنتاج فقد ازداد معدّله فى الشرق الأوسط ازديادا مطرداً كبيراً فى السنوات الأخيرة . ففى السنة السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية ، كانت جملة الزيت الخام التى استخرجت من آبار الشرق الأوسط ، ١٦ مليون طن ، فلما كانت سنة ١٩٤٤ كانت جملة الإنتاج قد بلغت ٥٨ مليون طن ، وفى سنة ١٩٤٨ بلغت ٧١ مليون طن ، وفى سنة ١٩٥٠ ارتفعت إلى ٨٨ مليون طن . وفى السنة نفسها ، أى سنة ١٩٥٠ ، انتقلت منطقة الشرق الأوسط من المنزلة الثالثة بين المناطق المنتجة للزيت فى العالم ، إلى المنزلة الثانية ، فصارت تالية للولايات المتحدة الأمريكية ، وسابقة شيئاً ما لمنطقة فنزويلا . أى أن مقدار الزيت الذى أنتجه الشرق الأوسط ازداد خمسة أضعاف ونصف ضعف بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٥٠ .

وقد أهلّت سنة ١٩٥١ وهى تشير إلى احتمال ارتفاع الإنتاج فيها إلى ما بين التسعين مليون طن والمئة مليون طن . ولكن الحوادث التى أفضت فى إيران إلى وقف الإنتاج

فى منتصف السنة حملت على الظن حينا ما أن جملة الإنتاج فى المنطقة كلها قد تقلّ عما بلغته فى السنة السابقة ، بيد أن الإنتاج نشط نشاطا كبيراً فى سائر الرقعة ، وبخاصة فى المملكة العربية السعودية ، وإمارة الكويت ومملكة العراق ، حتى بلغ مجمل الإنتاج فى سنة ١٩٥١ مبلغ ٩٧٫٤٦٧٫٠٠٠ طن مقابل ٨٧٫٧٢٧٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ ، أى أن السنة التى توقفت إيران فى منتصفها عن الإنتاج زاد مجمل إنتاجها عن السنة التى سبقتها بما يقل قليلا عن عشرة ملايين طن .

وإنتاج ١٩٥١ موزع كما يلى :

	١٩٥١		١٩٥٠
المملكة العربية السعودية	٣٨	مليون طن مقابل	٢٦٫١٩٧
الكويت	٢٨٫٥٠٠	» » »	١٧٫٢٩١
إيران	١٦٫٧٠٠	» » »	٣٢٫٢٥٨
العراق	٨٫٢٠٠	» » »	٦٫٤٨٠
مصر	٢٫٣٠٠	» » »	٢٫٣٤٠
قطر	٢٫٢٥٢	» » »	١٫٦٣٠
البحرين	١٫٥٠٠	» » »	١٫٥١٢

وهناك شبه إجماع بين أهل الصناعة ، على أن إنتاج الشرق الأوسط ، خليق أن يطرد زيادة ، حتى يصير متكافئاً أو قريباً من المتكافىء مع مخزونه المدخر فى جوف الأرض ، وبذلك يطرد دخل المنطقة على وجه متكافىء مع ارتفاع الإنتاج . فمن المقدّر مثلا أن المملكة العربية السعودية وإمارة الكويت وحدهما سوف تنتجان فى هذه السنة (١٩٥٢) مقدار ما أنتجته المنطقة كلّها فى سنة ١٩٥٠ أى فى حدود ٨٥ مليون طن .

أما معامل التكرير أو المصافى التى أنشئت فى الشرق الأوسط فقد اتسعت قدرتها اتساعا كبيراً فى السنوات الأخيرة ، وأكبرها فى عبادان أولا ، وتليها حيفا والبحرين ورأس تنورة فى المملكة العربية السعودية والسويس فى مملكة مصر والسودان وطرابلس فى الجمهورية اللبنانية ، وميناء الأحمدى فى الكويت . فالقدرة على تكرير الزيت الخام ، وصنع منتجات

الزيت المختلفة ، كانت خليقة أن تكون كافية لمعالجة جانب كبير من الزيت الخام الذى ينتجه الشرق الأوسط ، لو كانت معامل التكرير جميعها عاملة اليوم . ولكن معمل التكرير فى حيفا توقف عن العمل إلا أقله ، منذ سنة ١٩٤٨ ، وزيت العراق والمملكة العربية السعودية ممتنع عليه وعنه بفعل موقف الدولتين المنتجتين ، والدول التى يجتازها هذا الزيت إلى إسرائيل . وهو موقف ينبغى أن نحرص على إدامته . ومعمل التكرير فى عبادان توقف فى أواسط سنة ١٩٥١ . وقد نشطت معامل التكرير الأخرى لتعويض ما تستطيع تعويضه بعمل لا يفتر ليل نهار ، ولكنها لا تستطيع أن تعوّض سوى جزء يسير من قدرة عبادان التى كانت تقدّر بنحو ٢٤ أو ٢٥ مليون طن فى السنة . ولذلك ستبقى بلاد العالم فى حاجة شديدة إلى مشتقات الزيت ، حتى تعود عبادان إلى العمل ، أو حتى تعوّض عبادان بإنجاز مصاف جديدة بدأوا فى إنشائها فى أوربا الغربية ، وقد تمّ بعضها ، والبعض الآخر يوشك أن يتم . وأما مصفى حيفا فينبغى أن يظلّ زيت الشرق الأوسط ممنوعا عنه ، فلا خير لنا فى تشغيله .

وقد كانت مشاقّ النقل وطول مسافته ، أكبر عقبة دون التوسع فى إنتاج زيت الشرق الأوسط . فأغنى بلاد الشرق الأوسط بالزيت تحفّ بالخليج الفارسىّ ، ونقل الزيت الخام أو مشتقات الزيت المكرّر بالسفن الناقلة إلى الغرب الأوربى — وهو أكبر مستهلك لزيت المنطقة — يقتضى اجتياز الخليج الفارسى والبحر العربى فالبحر الأحمر فقناة السويس فالبحر المتوسط ، واجتياز قنال السويس يقتضى تأدية أتاوة مرور تبلغ نحو خمس دولار أو ١٨ سنتا على التدقيق عن البرميل الواحد ، فنفقة النقل الطويل ، والزمن الذى يستغرقه النقل وأتاوة المرور تخفض من قدرة زيت المنطقة على المنافسة فى الأسواق العالمية[1] .

فلذلك عمدت شركات الزيت إلى مدّ الأنابيب ، رغبة منها فى تقصير المسافة ، وخفض النفقات — نفقات النقل — حتى تستطيع أن تتوسع فى الإنتاج مجاراة لازدياد قدرة الزيت على المنافسة . وكانت السابقة إلى ذلك شركة نفط العراق إذ مدّت أنبوبا من كيركوك ، وجعلته

---

(١) لا يحتمل أن يؤثر مد الأنابيب تأثيراً يذكر على المدى فى مقدار ما كان يمر من الزيت فى الناقلات ، خلال قناة السويس ، لأن الإنتاج يزداد ازدياداً مطرداً فى منطقة الخليج والأنابيب الممدودة المستعملة الآن لا يسعها أن تنقل على الأكثر سوى ثلث المقدار الذى أنتج فى سنة ١٩٥١ .

بعد مسافة ما ، ذا شعبتين إحداهما تنتهى فى حيفا على ساحل فلسطين والأخرى فى طرابلس على ساحل لبنان . وطول فرع حيفا ٦٢٠ ميلا ، وطول فرع طرابلس ٥٣٠ ميلا ، وقطر الأنبوب فى الحالين ١٢ بوصة وثلاثة أرباع البوصة . وقد تمّ مدّ هذا الأنبوب فى سنة ١٩٣٤ . ثم عمدت إلى مدّ أنبوب آخر ، قطره ١٦ بوصة ، وهو محاذ للأنبوب الأول ، ولكن فرع حيفا لم يتمّ ، منذ أن منعت العراق زيتها عن حيفا ، وقد تمّ فرع طرابلس فى سنة ١٩٤٩ ، والأنبوبتان الممتدتان إلى طرابلس يستطيعان أن تنقلا معا ١٣١ ألف برميل كلّ يوم . ثم عمدت شركة الزيت العربية الأمريكية ، إلى مدّ أنبوب ضخم يتصل بشبكة أنابيب حقول المملكة العربية السعودية وينتهى إلى نقطة تقع إلى الجنوب من ثغر صيدا على ساحل لبنان ، وقطره يتفاوت بين ٣٠ بوصة و ٣١ بوصة ، وهو ينقل ٣٠٠ ألف برميل من الزيت كلّ يوم مسافة تبلغ ١٠٦٨ ميلا بين حقول المملكة وصيدا . وقد بلغ مجموع مانقله فى السنة الأولى منذ بدأ تشغيله مائة مليون برميل .

ثم عنيت شركة نفط العراق الآن بمدّ أنبوب ضخم كأنبوب الزيت العربى السعودى ، من كيركوك إلى ثغر بانياس على الساحل السورى ، وقد تمّ منذ عهد قريب ، ومتى بلغت قدرته على النقل ، أوجها كان فى وسعه أن ينقل بين ٢٦٠ و ٢٧٠ ألف برميل من الزيت كلّ يوم وربّما أكثر قليلاً ، مسافة تبلغ ٥٦٠ ميلا .

وكلّ شركة تقريباً من شركات الزيت ، فى الشرق الأوسط ، لها أنابيب أخرى كثيرة ، تنقل الزيت من منابعه إلى حيث يثبّت أو يكرر أو يشحن ، ففى المملكة العربية السعودية أنابيب من الحقول المترامية إلى مصانع التثبيت ومعمل التكرير ورصيف الشحن وأنبوب آخر تحت ماء الخليج من الساحل العربىّ السعودى إلى معمل التكرير فى البحرين ، وفى إيران أنابيب كثيرة تنقل الزيت من الحقول إلى بندر مشهور وعبادان على الأكثر ، وفى العراق أنبوب من حقل الزبير قرب البصرة إلى ثغر فاو على شطّ العرب وآخر مثلهُ يُمَدُّ الآن ، وعلى غرار هذا أنابيب فى قطر والكويت ومصر وغيرها .

وقد كانت النية متجهة إلى مدّ أنبوب ضخم من حقول إيران والكويت إلى ساحل سوريا ولكن النظر صرف عنه الآن إلى حين .

كان من نتائج النهضة الاقتصادية التى تمت فى أوربا الغربية بتأثير مشروع مارشال وإدارة التعاون الاقتصاد الأوربى من ناحية ، وازدياد إنتاج الزيت فى الشرق الأوسط وتيسير نقله من ناحية أخرى ، أن قلّ الزيت الذى تستورده أوربا الغربية من العالم الجديد وزاد ما تستورده من الشرق الأوسط ، ففى سنة ١٩٣٨ استوردت أوربا الغربية من العالم الجديد ٧٦٫٧ فى ٪ من الزيت الذى احتاجت إليه ، فهبط فى سنة ١٩٥١ على التقدير إلى نحو ١٨ فى ٪ . وأما استيرادها من الشرق الأوسط فقد كان فى سنة ١٩٣٨ أكثر قليلا من ٢٣ فى ٪ فزاد فى سنة ١٩٥١ على التقدير إلى ٨٢ فى ٪ أو أكثر قليلا .

وفى هذه الحقائق مجتمعة يتلخص ما لزيت الشرق الأوسط من مقام عالىّ عظيم .

٤ — بحر وخليج

الأراضى التى تحفّ ببحر وخليج فى وسط النصف الغربى من كرة الأرض ، وبخليج فى النصف الشرقى ، هى فيما يعرف اليوم ، أغنى ما كشف من مصادر الزيت . أما البحر والخليج فى النصف الغربى ، فهما بحر كريب وخليج المكسيك ، ويعرفان معا بمنطقة كريب ، وأما الخليج فى النصف الشرقى ، فهو الخليج الفارسىّ .

أبسط أمامك الخريطة فترى منطقة كريب ، قطعة واسعة من الماء ، يحفّ بها من الشمال جزء من جنوب الولايات المتحدة ، يضمّ ولايات أو أجزاء من ولايات تكساس ولويزيانا وأركنساس وفلوريدا وألاباما ومسيسبى ، ويحف به من الغرب والغرب الجنوبى ، بلاد المكسيك والجمهوريات اللاتينية الصغيرة فى أمريكا الوسطى ، ومن الجنوب جمهوريتا كولومبيا وفنزويلا ، فى أمريكا الجنوبية ، ومن الشمال والشمال الشرقى ، سلسلة تكاد تكون متصلة من الجزائر ، تمتد من كوبا الواقعة إلى الجنوب من فلوريدا إلى جزيرة ترنيداد الصغيرة ، القريبة من ساحل فنزويلا .

فهذه البلاد وما يلى سواحلها من الأراضى المغمورة . هى أعظم منطقة لإنتاج الزيت فى النصف الغربى من كرة الأرض ، كما أن منطقة الخليج الفارسى أعظم منطقة لإنتاج الزيت فى النصف الشرقى من كرة الأرض ، والأولى تفوق الثانية كثيراً فيما تنتجه اليوم ،

ولكن الثانية تفوق الأولى كثيراً ، على ما يعلم الآن ، فى مقدار ما هو مدخر من الزيت فى جوفها .

وقد احتلّت منطقة كريب ، منذ أوائل هذا القرن ، منزلة عالية فى تجارة الزيت العالمية ، وقد كان الإنتاج والإصدار فى مبدأ الأمر ، من أراضى الولايات المتحدة التى تطلّ على خليج المكسيك ومن جزيرة ترنيداد الصغيرة ، ثم تلتهما المكسيك حتى تعثر إنتاجها بعد التأميم ، فتقدمت فنزويلا إلى المقام الثانى — بعد الولايات المتحدة — فى العالم كله ، بين الدول التى تنتج الزيت ، وسايرتها جارتها جمهورية كولومبيا ، وإن كان إنتاجها أقلّ كثيراً . أما سائر البلاد فى هذه المنطقة ، فالاستكشاف قائم فيها ، وعلى سطحها دلائل تدل على احتمال وجود الزيت فى جوفها ، ولكن الإنتاج لم يبلغ مبلغا تجاريا يذكر سوى فى جزيرة كوبا .

وموقع هذه المنطقة مؤات لجعلها خير مصدر وأيسر مصدر للزيت فى أمريكا الشمالية وغرب أوربا ، فقد تقدمت فيها الصناعة تقدما عظيما ، وتعددت أساليب الانتفاع بالزيت ، فى النقل والصناعة والزراعة وغيرها ، فاشتد فيهما الطلب على صادرات الزيت من منطقة كريب . وإقليم أكثر الأراضى فى هذه المنطقة وبخاصة الأراضى الواطئة فى المكسيك وكولومبيا وفنزويلا ، لا يساعد على النشاط العمرانى ، فأدغالها كثيفة وجوها مرهق ، بين حرارة ورطوبة ، ولو لم تكشف فيها موارد غزيرة للزيت ، لندر أن تجد فيها شيئاً يغرى إغراء قويا بتحسين حالها . فلما وجدت منابع الزيت ، وازداد الإنتاج ، توفرت بحكم الضرورة والمصلحة ، الأسباب التى تقسر قسراً على تحسين أسباب الصحة ورفع مستوى المعيشة . وفى كل بلد من هذه البلاد — عدا الأراضى اليابسة فى الولايات المتحدة — تجد موارد الزيت فى جوف الأرض ملكا للدولة ، وتجد أيضاً أن ما تدفعه الشركات ذوات الامتياز من أتاوات وضرائب ، هو أكبر باب من أبواب الدخل فى ميزانية الدولة والإيراد القومى ، أما إصدار الزيت ومشتقاته فيتيح للدولة عملات أجنبية تستطيع أن تشترى بها ما تحتاج إليه من السلع — سلع الاستهلاك كمواد المأكل والملبس ، وسلع الإنتاج كالمعدات الميكانيكية اللازمة لترقية الإنتاج المحلى . فإيراد هذه البلاد من الزيت أفضى إلى رفع

مستوى العيش فيها ، كما أتاح لعدد غير يسير من أبنائها التدرب على أعمال كثيرة تحتاج إلى مرانة ومهارة .

ولعل ما حدث فى فنزويلا من أفضل الأمثال التى تضرب على تأثير استكشاف الزيت وزيادة إنتاجه فى اقتصاد البلد الذى ينتجه . ففى سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ أعلنت حكومة فنزويلا ، مباهية بما أعلنت ، أن ميزانية العام قد ربطت عند ألف مليون بوليفار — وهو اسم وحدة العملة فيها . وهذا هو المبلغ يعدل ٤٥٠ مليون دولار ، وهو ولا ريب مبلغ ضخم لجمهورية لا يزيد عدد سكانها شيئاً يذكر على أربعة ملايين نفس . ولكن الشىء الذى يستوقف النظر فى هذه الميزانية ، أن إيراد الحكومة من صناعة الزيت بلغ ٢٩٠ مليون دولار أى نحو ٦٥ ٪ من ميزانية الدولة ، مصدره دخل الحكومة من الزيت بين أتاوة وضريبة .

وهذا الدخل تحاول الحكومة أن تنفقه على وجه ينيل كل فرد من الشعب نصيباً عادلا أو قريباً من العادل ، من موارد الأمة ، فقد وضعت خطة منظمة للإنشاء — إنشاء مدارس ومستشفيات ومساكن قليلة الكلفة ومجار وطرق وأقنية . ومما هو جدير بالذكر أن شركات الزيت ، أنشأت من أجل أغراضها طرقاً مرصوفة تصلح للنقل الحديث مهما يتقلب الجو ، فإذا ما أنشأته الشركات بمالها يعدل ٢٠ ٪ من جميع الطرق المرصوفة رصفاً حديثاً فى الدولة كلها . وقد أعدت الحكومة مشروعات كثيرة لتعزيز إنتاج الطعام ، وزيادة الإنتاج الصناعى ، وتشجيع الفنون والآداب ، وبدأت تنفذها ، وليس ثمة ريب فى أن الحاجة فى جميع هذه الأبواب لا تزال كبيرة ، ولكن ليس ثمة ريب أيضا فى أن الحكومة مستعينة بإيرادها من الزيت ، قد حزمت أمرها على سلوك الطريق المفضى إلى التقدم والرخاء .

وقد أجمع رجال الاقتصاد والصناعة على أن المضىّ فى تنمية موارد الزيت فى منطقة كريب ، عمل خطير الشأن ولا غنى عنه للنصف الغربى من كرة الأرض ، ولكن قد يحول دون هذه التنمية على أحسن وجه وأسرعه وأجداه ، شىء من خلاف بين آراء الحكومات ومقتضيات العمل كما تراها الشركات ، من حيث حقوق الفريقين وواجبهما . وشعور شعب ما بالنفرة من أجنبى ينزل بين ظهرانيهم ، ويستخرج الثروة من جوف أرضهم ، قد يكون

شيئاً طبيعياً ، ويضاف إليه الزهو القومى الذى يحمل الشعوب على مطالبة حكوماتها بأن تتولى العمل بنفسها . ومع ذلك فالتاريخ يدل وسير العمران الحديث يؤيد الدلالة على أن الحكومات ليست خير الهيئات فى العالم للقيام بأعمال من هذا القبيل أحسن قيام ، ويندر أن تجد حكومة بين حكومات العالم حكومة تستطيع أن تقدم على المغامرة بمال الأمة فى أعمال قد تنتهى إلى خيبة وخسارة ، أو يجوز لها أن تفعل . ويلوح أن فنزويلا — فى منطقة كريب — قد اتخذت منهجاً قويما فى هذا الميدان ، فسنت قانوناً مستنيراً يحكم أعمال الشركات ، وأنشئت إدارة ذات كفاية للإشراف على عملها والسهر على تنفيذ القانون ، وعقدت معها اتفاقات مجزية للحكومة ، وأقامت العمل كله على مبدأ تبادل المنفعة والتعاون الوثيق ، فصار ما صنعت مثالا يحتذى فى مبدئه وجملته .

أما المنطقة التى تحف بالخليج الفارسى العربى فقد تأثر اقتصادها بنهضة صناعة الزيت تأثراً كبيراً يلخص فيما يلى :

(أولا) الأتاوة : أصبح الآن مبدأ اقتسام الربح فى حدود تتفاوت قليلا ، مبدأ معترفا به منذ أن عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقها الجديد مع شركة الزيت العربية الأمريكية فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وقد عقد اتفاق جديد مع العراق يشمل زيادة الأتاوة وفقاً لهذا المبدأ ، وزيادة الإنتاج أيضا حتى يبلغ ٣٠ مليون طن فى سنة ١٩٥٦ بدلا من ٦ ملايين و ٨ ملايين فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ . وقد عقد اتفاق جديد مع الكويت يجارى هذا المبدأ . فإذا ظل السلام سائداً ، والاقتصاد العالمى فى حالة سليمة ، فلا يستغرب أن يبلغ إيراد هذه البلاد الثلاثة من الزيت ، ومعها البحرين وقطر ، ٥٠٠ مليون دولار أو ما يعادلها فى سنة ١٩٥٧ ، وعلى قدر ما يزداد الإنتاج يزداد الإيراد .

(ثانياً) الأعمال العمرانية : تمهيد الطرق ، وتنظيم وسائل النقل ، وإنشاء محلات للسكنى فيها دور مزودة بوسائل الراحة والنظافة ، وإنشاء العيادات والمستشفيات للعلاج ، والقيام بمشروعات مكافحة البعوض وغيره من أسباب الأمراض ، وتشغيل العمال بالألوف وتدريبهم على أساليب المهارة الفنية ، حتى يحسن عملهم ويتسع مجال الترقى أمامهم ، ولعل هذا التدريب يجارى الدخل المالى ، فيما له من شأن وأثر .

(ثالثاً) المعونة الفنية : تبذل المعونة الفنية للحكومة وللسلطات المحلية وللأهالى أيضاً فى برامج الإنشاء العمرانى بين زراعة وصناعة ومرافق ، فشركة الزيت العربية الأمريكية مثلا تولى رجالها بطلب من الحكومة وعلى حساب الحكومة ، إنشاء مرفأ الدمام الحديث ومد سكة حديد الحكومة السعودية من الدمام إلى الرياض ، وشركة تابلاين مدت طريقاً ممهداً طوله ٩٣٠ ميلا من ساحل المملكة على الخليج الفارسى عند رأس المشعاب إلى حدود الأردن . وقد مدته للزومه لها عند بناء الأنبوب الضخم ولكنه أصبح اليوم شرياناً من شرايين المواصلات تسير عليه سيارات النقل مثقلة بالبضائع من خضر وفواكه وغيرها فتنشط التبادل التجارى بين أجزاء المنطقة . وعلى هذا الغرار أمثلة كثيرة فى جميع البلاد التى تنتج الزيت .

(رابعاً) العملات الأجنبية : تأخذ الحكومة من الشركات أتاوتها بعملات أجنبية إما ذهباً وإما دولارات وإما جنيهات استرلينية أو مزيجاً منها أو من بعضها . وتبيع الحكومات العملة المحلية للشركات بالعملة الأجنبية من أجل صرف أجورها ومرتباتها والتزاماتها للمقاولين من الوطنيين ، ومن أجل مشترياتها المحلية . وهذه العملات الأجنبية تساعد فى ميزان المدفوعات وتنشط الاستيراد . ولكن مقادير كبيرة من السلع المستوردة هى مما يمكن صنعه فى البلد نفسه أو مما يمكن الاستغناء عنه ، ومن الخير تدارك هذا ، وأن ينفق جانب كبير من العملات الأجنبية فى استيراد المعدات المنتجة التى تنمى القدرة على الإنتاج الزراعى والصناعى ، حتى تزداد قدرة البلد على الإنتاج ، لأن الزيت مصدر لا يتجسد وإن طال زمن استنفاده .

٥ — مشاطرة ربح الزيت

ثلاثة أرباع الزيت الذى يستنبط من جوف الأرض ، خارج الولايات المتحدة ، إنما يستنبط اليوم على أساس مشاطرة الربح بين الدولة صاحبة الأرض والزيت ، والجماعة التى تستنبطه . وقد كانت جمهورية فنزويلا هى الطليعة فى هذا الاتجاه ثم تلتها المملكة العربية السعودية فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، والعراق والكويت فى سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقبول هذا المبدأ فى أكبر الدول التى تنتج الزيت (باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتى) دليل على أن مبدأ المشاطرة قد أخذ ينشئ صلة اقتصادية جديدة فى ميدان الاقتصاد العالمى . وأكبر شركات الزيت العالمية صارت طرفاً فى اتفاق أو آخر من هذه الاتفاقات التى عقدت على أساس المشاطرة ، فقامت بذلك مصلحة مشتركة بين الدولة وشركات الامتياز مبدؤها النفع المتبادل . ومبدأ الاتفاق على مشاطرة الربح ليس متبعاً — حتى الآن — فى إنتاج الخامات الأساسية الأخرى . أما المال الذى يدره إنتاج الزيت على خزائن الدول التى عقدت هذه الاتفاقات مثل فنزويلا والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق ، فقد بلغ مبلغاً عظيما يجعل مشكلتها الأولى اليوم هى البحث عن أفضل الوسائل للانتفاع بهذا الدخل خير انتفاع وأوفاه ، بعد أن كانت مشكلتها الأولى هى البحث عن الموارد التى تتيح لها دخلا يكفل أقل ما ينبغى للحكومة أن تصنعه لشعبها .

فازدياد دخل هذه الدول من صناعة الزيت ؛ يشير إلى مستقبل اقتصادى واجتماعى زاهر ، إذا أحسنت الحكومات إنفاق المال فى المشروعات المنتجة المجدية ، لا فى استيراد سلع الاستهلاك وحسب ، وقد كان الشرق الأوسط ، فيما مضى من التاريخ الحديث ، يعد منطقة لا تنتج الكفاية مما يكفل لشعوبها حسن العيش ، فإذا أحسن الانتفاع بإيراد صناعة الزيت ، فى كل دولة منتجة للزيت على حدة ، وفى المنطقة العربية كمنطقة متكاملة المصلحة غلب الوعد بحسن المستقبل على القنوط منه . وهذا يلقى على عاتق الحكومات نفسها ، وعلى القسم الاقتصادى فى الجامعة العربية ، تبعة كبيرة .

فالدخل ينبغى أن ينفق أولا فى تحسين حال البلد المنتج ، وما يفيض — وهو لا بد فائض فى بعض الأحوال وعلى مر الزمن — ينبغى أن يثمر فى مشروعات عامة ذات إنتاج من شأنها أولا أن تكثر الثروة وما يسفر عنه تكثيرها من ارتفاع مستوى المعيشة والصحة وزيادة وسائل التربية ، ومن شأنها ثانياً أن تضيف توثق عرى المصلحة المادية ، إلى أواصر القربى والجوار واللغة والدين فتعز المنطقة وتقوى .

ولكن تحقيق هذا الغرض ، يظل متعذراً ، إن لم تتغلب الأمم والحكومات على الحواجز التى تفصل بينها ، وإن لم تنشئ بالتدريب والتجربة ، طبقة تستطيع أن تدير إدارة الكفء الأمين هذه المشروعات المأمولة ، وإن لم تحركها البصيرة إلى الإيمان بمستقبل

المنطقة ، فتعمد إلى الأعمال التى تبنى المستقبل ، ولا تقصر على الأعمال التى تؤتى ربحاً فى غد أو بعد غد ، فإن لم تفعل ، جاء المال وذهب دون أن يترك جدوى ذات أثر مقيم ، ثم تفيق شعوب الرقعة ذات يوم ، وإن بعد ، وإذا موارد الزيت قد أدركها الضعف أو النضوب أو حلت محلها الطاقة الذرية أو الطاقة المقتنصة من ضوء الشمس ، ويومئذ تحكم الأجيال المقبلة على هذا الجيل ، بضعف البصيرة ، وقصر البصر ، وقلة الحيلة ، وتقديم العابر البراق على المجدى المقيم الذى لا لمعان له سوى فى بصائر الرواد .

٦ — العوامل الاقتصادية لاطراد التقدم

زاد المستهلك من الزيت ومشتقاته ضعفين منذ سنة ١٩٣٩ ، وثلاثة أضعاف منذ سنة ١٩٢٩ ، وثمانية أضعاف منذ سنة ١٩١٩ ، فإذا مضت الزيادة قدما على معدلها السنوى منذ سنة ١٩٣٩ (أى خمسة فى المئة أو ستة فى المئة كل سنة) ، وجب أن يبلغ الإنتاج ١٢٠٠ مليون طن مترى فى السنة ، حوالى سنة ١٩٦٧ . وهذا مقدار يزيد ضعفين على إنتاج السنة الماضية الذى بلغ شيئاً قليلا دون ٦٠٠ مليون طن مترى ، أو ٥٩٣٫٦٩٧٫٠٠٠ على التدقيق .

أفيوجد فى العالم اليوم زيت مدخر فى جوف الأرض يكفى لتحقيق هذه الزيادة إذا اطرد الاستهلاك على المعدل الذى تقدم ذكره .

وليس هذا بالسؤال الجديد . فمنذ ربع قرن كان هذا السؤال نفسه محل عناية ملحة وجزع غير قليل ، لأن الظن كان سائداً بأن المدخر فى جوف الأرض ، يوشك أن ينفذ مع أن المستنبط والمستهلك من الزيت يومئذ كانا ربع ما هما عليه الآن . ولكن البحث والاستكشاف ، خلال هذه الفترة ، أفضيا إلى كشف موارد فاقت كل ما كان فى الحسبان ولذلك يستطيع رجال الزيت اليوم ، أن يجيبوا عن السؤال ، بالإيجاب الحاسم ، برغم المقادير الطائلة التى استهلكت فى السنوات العشر الأخيرة .

نعم ، فى جوف الأرض من مصادر الزيت ، ما يكفى لتحقيق الزيادة المقدرة ، إذا اطرد الاستهلاك على المعدل الذى تقدم ذكره .

وقد عنيت لجنة أمريكية من أهل الخبرة والعلم ، بوضع تقرير منذ عهد قريب ، عن « الموارد المتاحة » من الزيت والغاز الطبيعى ، فى الزمن الحاضر ، والمستقبل . والنتيجة

العامة التى انتهت إليها من دراستها المستفيضة هى : « أن الموارد المتاحة من الزيت والغاز الطبيعى فى العالم هى اليوم أكبر من كل زمن سابق ولا تزال تزداد ازديادا سريعا » . فإذا ظل رجال صناعة الزيت ، يجدون حوافز اقتصادية معقولة تحفزهم إلى الإقدام على البحث والإنتاج ، ومعدات وافية تساعدهم عليهما ، ظل فى وسع المجتمع البشرى أن يعتمد على الزيت والغاز الطبيعى كمصدر وافر من مصادر الطاقة ، فى المستقبل الذى يمكن أن يدركه النظر .

وهذا التقدير لا يدخل فيه حساب القدرة الكامنة على إنتاج الزيت فى الاتحاد السوفيتى ، — ويقدره بعضهم بأنه أعظم من مدخر الولايات المتحدة — ولا البلاد التابعة له . وهو أيضاً تقدير لم يدخل فيه حساب موارد الغاز الطبيعى فى غير الولايات المتحدة ، لأن الانتفاع به فى غيرها ، لم يكد يبدأ بعد .

وتقدير هذه اللجنة ليس قائما على المعروف اليوم من مقادير الزيت المدخرة فى جوف الأرض وحسب ، بل أيضا على مآل البحث والاستكشاف ، على زمن مديد . وفى هذه مدعاة مضاعفة للثقة بالمستقبل .

وإذن فمشكلة المستقبل من حيث موارد الزيت ، ليست مجرد وجوده وحسب ، بل هى دوام البواعث الاقتصادية التى تحفز إلى البحث عنه وتنمية موارده متى وجدت وحيث توجد . وقد اجتمعت فى الماضى ثلاثة عوامل رئيسية فأفضت إلى التقدم الباهر الذى جعل المستنبط فى سنة ١٩٥١ ثمانية أضعافه فى سنة ١٩١٩ ، وهذه العوامل هى : اطرد التقدم الفنى فى وسائل الاستكشاف والإنتاج والتكرير والنقل ، وتأهب رجال المال والأعمال للإقدام على المغامرة بالمال والمجهود ، وأخيراً احتمال الربح المعقول — وهذا يعنى ربحا كافيا ، يعوض فى مكان أو أكثر ما يذهب بددا فى مكان آخر ، ويغرى أصحاب المال بتثمير مالهم فى مشروعاته ، كما يعنى تيسير الاستكشاف والتبادل التجارى بغير قيام حواجز مصطنعة تعرقلهما أو تحد منهما .

ولا مفر من أن تمضى هذه العوامل الثلاثة متساندة متكافلة ، إذا أراد المجتمع البشرى أن يضمن مصدراً ميسراً من أهم مصادر الطاقة التى يحتاج إليها ، إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولا ، بتطويع الطاقة الذرّية لأغراضه النافعة أو ترويض الطاقة الهائلة التى تنسكب على الأرض كل يوم فى ضياء الشمس .

DATE DUE

J. LIB.
28 APR 1985
J. LIB.
- 1 FEB 1986
J. LIB.
- 1 JUN 1986
JAFET LIB.
FEB 1993
JAFET LIB.
1 JUN 1993
JAFET LIB.
15 JUL 2008
Circulation Dept.

338.2728:S241zA:c.1
صروف ،فؤاد
زيت الشرق الاوسط
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019174

338.2728
S241zA
C.1